عروض الكتب والندوات

التآزر بين آسيان ومبادرة بيمستيك: لتدعيم قوى الجنوب العالمي

عرض: نهى أحمد سعيد
الهيئة العامة للاستعلامات

أسم التقرير: التآزر بين آسيان ومبادرة بيمستيك: لتدعيم قوى الجنوب العالمي

ASEAN-BIMSTEC Synergy: Bringing Together Global South Forces

الناشـــــــر: «مؤسسة أوبزرفر للأبحاث» «ORF»

تحريـــــــر: بروميت موخيرجي | عدنان أحمد الأنصاري | أنوشكا خاتري

التاريـــــخ: 30يوليو 2024

مقدمة:

يستكشف التقرير الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب العالمي، مع التركيز على تعزيز التآزر الإقليمي بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي المتعدد القطاعات (بيمستيك)، ويقدم لمحة عامة عن الأهمية المتزايدة للمبادرة كحلقة وصل بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، ويقدم رؤى حول الحاجة المتزايدة لمثل هذا التكامل بين رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك، ويقدم توصيات لتعزيز هذا التعاون.

حيث تبرز منطقة المحيطين الهندي والهادئ كنقطة ساخنة للسياسة والاقتصاد العالميين حتى في الوقت الذي تواجه فيه العواقب الهائلة للتحديات مثل تغير المناخ واختناقات سلسلة التوريد. وفي إطار هذه المساحة الديناميكية، من المتوقع أن تصبح كل من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي المتعدد القطاعات (بيمستيك) تجمعات ذات نفوذ متزايد، منذ تأسيسها في عام 1967، حيث حققت رابطة دول جنوب شرق آسيا بعض النجاح في ضمان التكامل الاقتصادي بين الاقتصادات في مناطق جغرافية متجاورة تقريبًا. وقد مكن التجمع من إقامة اقتصاد متكامل في جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى إبرام أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم وست صفقات للتجارة الحرة بين الاقتصادات في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، BIMSTEC (منظمة إقليمية متعددة الأطراف تضم سبع دول أعضاء في منطقة خليج البنغال: بنغلاديش، وبوتان، والهند، ونيبال، وسريلانكا، وتايلاند، وميانمار) تعد كيانًا أحدث، تأسس في عام 1997، ويضم دولًا مجاورة لخليج البنغال. وقد حددت المجموعة 14 مجالًا ذا أولوية للتعاون وشهدت بالفعل درجة من النجاح في مجالات مثل الطاقة والتعاون البحري. (المجالات ذات الأولوية هي: مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية؛ النقل والاتصالات؛ السياحة؛ البيئة وإدارة الكوارث؛ التجارة والاستثمار؛ التعاون الثقافي؛ الطاقة؛ الزراعة؛ التخفيف من حدة الفقر؛ التكنولوجيا؛ مصايد الأسماك؛ الصحة العامة؛ الاتصال بين الناس؛ وتغير المناخ). وبالتالي فإن التآزر الإقليمي بين رابطة دول جنوب شرق آسيا وبيمستيك

أصبح مهمًا بشكل متزايد. وتمثل المنظمتان معًا تعدادًا سكانيًا مشتركًا يبلغ نحو 2.15 مليار نسمة وناتجًا محليًا إجماليًا يبلغ 4.2 تريليون دولار أمريكي (اعتبارًا من عام 2019)، وهو ما يمثل فرصًا كبيرة للنمو الاقتصادي. كما توفر الروابط التاريخية والتراث الثقافي المشترك لهذه البلدان أساسًا قويًا لتعميق التعاون، وخاصة في تعزيز الاستقرار الإقليمي والتنمية.

وعلى هذه الخلفية، استضافت مؤسسة أوبزرفر للأبحاث، ومجتمع السياسة الخارجية في إندونيسيا، وسفارة الهند في جاكرتا النسخة الافتتاحية من للّهمنتدى جاكرتا للمستقبل: آفاق زرقاء، نمو أخضرللّه، في مايو 2024، بدعم من قسم الهند في مجموعة آسيا. وسعى المؤتمر الذي استمر يومين إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستراتيجية بين الهند وإندونيسيا، فضلًا عن التجمعات المتعددة الأطراف الأوسع التي ترسخها كل دولة في آسيا. وكان من أبرز ما في الحدث مناقشة المائدة المستديرة المغلقة حول التعاون بين رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك، والتي تضمنت ملاحظات من المتحدثين بما في ذلك للّهإندرا ماني باندياللّه، الأمين العام لمبادرة بيمستيك؛ وللّهساتفيندر سينغللّه، نائب الأمين العام لرابطة دول جنوب شرق آسيا؛ وللّهساندیب تشاكرافورتيللّه، سفير الهند لدى إندونيسيا؛ وللّهمحمد طارق الإسلاملّه، سفير بنغلاديش لدى إندونيسيا. ويستند هذا التقرير إلى المناقشات التي دارت في الحدث، ويسلط الضوء على التوصيات الرئيسية لتعزيز العلاقات بين البلدان في الجنوب العالمي. وعلى وجه الخصوص، التركيز على تعزيز التآزر الإقليمي بين رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون الاقتصادي لدول الخليج العربي.

دور BIMSTEC كجسر بين الجنوب وجنوب شرق آسيا

الدول السبع الأعضاء في بيمستيك هي موطن لـ 1.8 مليار شخص، وهو ما يمثل ما يقرب من 22 في المائة من سكان العالم، مع إجمالي ناتج محلي إجمالي يقدر بنحو 4.5 تريليون دولار أمريكي (اعتبارًا من عام 2022). منذ عام 1997، ركزت بيمستيك في المقام الأول على التعاون الاقتصادي ومعالجة التحديات المشتركة في منطقة خليج البنغال. وقد ظهرت كمنصة بديلة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

(SAARC)، على الرغم من أن طموحاتها تجاوزت أحيانًا إنجازاتها. لقد شهدت مبادرة بيمستيك نجاحات وتحديات، كما هو موضح في النقاط التالية:

مؤتمرات القمة لمنظمة بيمستيك: حتى الآن، استضافت خمسة اجتماعات قمة، وكان آخرها في كولومبو، سريلانكا، في مارس 2022.

اتفاقية التجارة الحرة المعلق: في عام 2004، وافقت الدول الأعضاء في بيمستيك على إنشاء إطار عمل لاتفاقية التجارة الحرة (FTA) لتعزيز التجارة والاستثمار. ومع ذلك، لم يتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بعد من قبل جميع الأعضاء.

الاتفاقيات الموقعة: تم إضفاء الطابع الرسمي على الأدوات الرئيسية، بما في ذلك الخطة الرئيسية لمبادرة بيمستيك لربط النقل، ومذكرة التفاهم الخاصة بمرفق نقل التكنولوجيا التابع لمبادرة بيمستيك، واتفاقية بيمستيك بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، ومذكرة التفاهم الخاصة بإنشاء شبكة الربط الكهربائي التابعة للمبادرة.

المؤسسات التي تم إنشاؤها: أنشأت مبادرة بيمستيك مؤسسات مختلفة للتعاون القطاعي وتبادل المعرفة، بما في ذلك مركز الطاقة، ومركز الطقس والمناخ، ومرصد الصناعة الثقافية، وصندوق السياحة. تواجه هذه المؤسسات تحديات بسبب نقص آليات التمويل الكافية.

الشراكات الدولية: أقامت مبادرة بيمستيك شراكة مع البنك الآسيوي للتنمية (ADB) والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، كما يجري النظر في إقامة شراكات مع رابطة دول حافة المحيط الهندي (IORA) والبنك الدولي.

إضفاء الطابع الرسمي على الميثاق: لقد وفر إنشاء أمانة بيمستيك في دكا، بنغلاديش، في عام 2014، جنبًا إلى جنب مع اعتماد الميثاق في مارس 2022، أساسًا قويًا لرؤية المنظمة وأهدافها. يتيح الميثاق، الذي دخل حيز التنفيذ في 20 مايو 2024، لمبادرة بيمستيك الشراكة مع دول ومنظمات أخرى بالإضافة إلى قبول المراقبين والأعضاء الجدد.

الأهمية الجيوسياسية

تتمتع بيمستيك بأهمية جيوسياسية لعدة أسباب:

الموقع الاستراتيجي: يقع خليج البنغال عند تقاطع طرق التجارة الحيوية بين المحيطين الهندي والهادئ. وبالتالي، تعمل بيمستيك، باعتبارها هيئة إقليمية في المنطقة، كحلقة وصل مهمة في تعزيز الاتصال والتعاون بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

الاتصال الإقليمي: تعمل بيمستيك على تعزيز تطوير البنية التحتية ومشاريع الاتصال- مثل الخطة الرئيسية لبيمستيك للاتصال بالنقل ومذكرة التفاهم لإنشاء شبكة بيمستيك - لتعزيز الروابط المادية والاقتصادية والرقمية بين الدول الأعضاء.

تنويع الصناعة: تعد الدول الأعضاء في بيمستيك لاعبين رئيسيين في مجموعة متنوعة من الصناعات العالمية - مثل بنغلاديش في صناعة الملابس، والهند في الخدمات الرقمية، وسريلانكا في الخدمات البحرية، وتايلاند في السلع الاستهلاكية المعمرة، ونيبال وبوتان في السياحة. إن تعزيز التعاون الإقليمي في إطار مبادرة بيمستيك من شأنه أن يعزز التجارة والنمو الاقتصادي في هذه القطاعات، مما يخلق فرص العمل ويعزز القدرة التنافسية في السوق العالمية.

المصالح الاستراتيجية للدول الأعضاء: يمكن أن توفر بيمستيك للدول الأعضاء فرصًا لتحسين نفوذها الجيوسياسي ونموها الاقتصادي.على سبيل المثال، يمكن لبنغلاديش الاستفادة من بيمستيك من أجل التنمية الاقتصادية، في حين يمكن لسريلانكا أن تضع نفسها كمركز للشحن العابر لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ويمكن لنيبال وبوتان، وهما دولتان غير ساحليتين، الحصول على قدر أكبر من الوصول إلى خليج البنغال، في حين يمكن لميانمار وتايلاند الوصول إلى سوق المستهلك الهندي والحد من اعتمادهما على الصين.

أخيرًا، بالنسبة للهند، تكتسب بيمستيك أهمية في سياق أهدافها التنموية الوطنية، وخاصة مع سياساتها في مجال القانون الشرقي والجوار أولاً. في السنوات القادمة، من المرجح أن تنمو أهمية بيمستيك، مما يجعلها لاعباً محورياً في تشكيل المشهد الجيوسياسي لخليج البنغال وما بعده.

الحاجة المتزايدة إلى التكامل بين مبادرة بيمستيك ودول جنوب شرق آسيا

المشاركات الثنائية

أبرزت المشاركات الأخيرة، بما في ذلك الحوارات الثنائية وزيارات العمل بين ممثلي رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون الاقتصادي في منطقة بيمستيك، التزامهم المشترك بتعزيز التعاون الاقتصادي وتبادل المعرفة بين المنطقتين.

الأهداف المشتركة

تسعى رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون الاقتصادي والتجاري في بنجلاديش إلى تحقيق أهداف مشتركة تركز على التنمية الإقليمية والتعاون، بما في ذلك النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتقدم الثقافي. وتعطي كل منهما الأولوية للمساعدة المتبادلة في المجالات الاقتصادية والتقنية والعلمية وتعزز السلام والاستقرار الإقليميين. بالإضافة إلى ذلك، تركز كل منهما على تعزيز التجارة والاستثمار والاتصال بالنقل باعتبارها عوامل تمكين رئيسية للازدهار المشترك.

مجالات الاهتمام المشترك

فرص التجارة: تتمتع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون الاقتصادي بين بلدان جنوب شرق آسيا وباكستان بهياكل اقتصادية تكاملية، مما يوفر فرصًا كبيرة للتجارة والاستثمار. ويخلق سوقًا أكبر وأكثر تماسكًا، مما يسهل تدفق السلع والخدمات ورأس المال.

التعاون الجيوسياسي: يمكن للتكامل بين رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك أن يعزز التعاون الاستراتيجي في معالجة التحديات الجيوسياسية المشتركة، بما في ذلك الأمن البحري والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية. على سبيل المثال، تعتمد بعض دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا على تدفقات المياه من الصين ومنطقة التبت المتنازع عليها. والجدير بالذكر أن الصين حصلت على عقود لإدارة وتشغيل شبكات الكهرباء والإمدادات، مما أدى إلى احتجاجات بشأن بناء السدود على الأنهار التي تتدفق إلى هذه البلدان. ويتوقع الخبراء نزاعات محتملة على المياه،

ومن المرجح أن تحتاج هذه البلدان إلى الدعم للتفاوض بفعالية مع الصين بقيادة الحزب الشيوعي الصيني. وبالتالي، فإن التحالف المشترك بين رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك يمكن أن يكون محوريًا في تسهيل مفاوضات اتفاقية تقاسم المياه مع الصين.

تعزيز النفوذ الإقليمي: يمكن للشراكة المتماسكة بين رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك أن تعمل على تضخيم صوت المنطقة في الشؤون العالمية، مما يزيد من نفوذها على السياسات والقرارات الدولية. ومن خلال العمل معًا، يمكن لهذه المناطق أن تدافع بشكل أفضل عن مصالحها في المنتديات العالمية.

التوصيات الرئيسية

جمعت مناقشات المائدة المستديرة أكثر من 30 خبيراً من مختلف أنحاء منطقتي بيمستيك ورابطة دول جنوب شرق آسيا وغيرها من البلدان الشريكة الاستراتيجية لتحديد التوصيات المستهدفة لتمكين المزيد من التعاون بين المجموعتين. وعلى الرغم من كون بيمستيك منظمة أصغر سناً، فأنها تتمتع بالفعل بأجندة محددة جيدًا بالإضافة إلى آليات مؤسسية للتعاون الإقليمي، والتي تعمل كنقطة انطلاق جيدة لتعاون أوسع مع مجموعة آسيان. وبصرف النظر عن التعاون المباشر مع مجموعة آسيان، ينبغي لـ بيمستيك أيضًا أن تفكر في توسيع عضويتها لتشمل دولًا مثل إندونيسيا.

وعند تقييم التعاون بين آسيان وبيمستيك، من المهم أيضًا مراعاة الاختلافات في أنماط التنمية والهياكل السياسية والأولويات الوطنية للدول الأعضاء. وكان أحد أهم الاستنتاجات من الحوار هو الإجماع الواسع النطاق بين الأعضاء من كلتا الكتلتين للتعاون بشأن قضايا محددة. وقد تعزز هذا الالتزام بالتعاون من خلال الاتفاق الواسع النطاق على ضرورة التمسك بالقيم الإقليمية والسعي إلى نظام عالمي متوازن ومتعدد الأقطاب وقائم على القواعد.

لذلك، وعلى الرغم من وجود أساس متين للتعاون الإقليمي بالفعل، فهناك حاجة إلى خارطة طريق واضحة مع توصيات مستهدفة للتعاون في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية والتي تبني على الأولويات المشتركة والقوة النسبية لكلا المجموعتين.

وتتناول الفقرات التالية التوصيات الرئيسية الخاصة بالقطاعات فيما يتصل بالتعاون بين رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون التقني في مجال الطاقة والتي انبثقت عن المداولات التي دارت على المائدة المستديرة في جاكرتا.

الاتصال والتجارة والتعاون الاقتصادي

إن الافتقار إلى البنية الأساسية للاتصال المادي لا يزال يعيق التكامل الاقتصادي في آسيا. إن الخطة الرئيسية لرابطة دول جنوب شرق آسيا للاتصال (MPAC 2025) والخطة الرئيسية لمبادرة بيمستيك للاتصال بالنقل تشير إلى أن الاتصال المادي لا يزال يشكل الأولوية لكلا المجموعتين. ومع ذلك، إن رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك بحاجة إلى التعاون لإنشاء آليات لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي بين الدول الأعضاء والتي يمكن أن تضمن أن خطط النقل الوطنية مرتبطة بشكل أفضل بالخطط الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجموعتين أن تهدفا إلى توحيد المعايير والمواصفات الفنية، وخاصة في حالة الطرق، لضمان التشغيل البيني بين البلدان.

لا يزال تمويل البنية الأساسية للاتصال المادي يشكل تحديًا، وخاصة بالنسبة للدول الأصغر حجمًا ضمن كلتا المجموعتين. ويتعين على بيمستيك ومبادرة آسيان التعاون لإنشاء آلية يمكن من خلالها لكل منهما العمل مع شركاء خارجيين لتمويل مشاريع البنية الأساسية في المناطق الجغرافية الرئيسية. ويمكن أن يساعد هذا النهج التمويلي التعاوني الدول الأصغر حجمًا في تأمين رأس المال لهذه المشاريع بشروط أكثر ملاءمة.

هناك إمكانات ملحوظة لتعزيز التعاون في مجال السياسة التجارية. ويمكن أن تكون منصة مشتركة بين رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك لتنسيق السياسات التجارية نقطة انطلاق مهمة. ويمكن أن تسهل هذه المنصة تبادل الأفكار الحيوية من تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا في إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي يمكن أن توجه تطوير السياسة التجارية داخل مبادرة بيمستيك، مما قد يمهد الطريق أمام اتفاقية تجارة حرة مستقبلية مع مبادرة بيمستيك.

غالبًا ما تشعر الدول الأصغر داخل الكتلتين بالتهميش في عمليات صنع القرار الإقليمية، والتي تهيمن عليها عادةً قوى أكبر. وهذا يضر بالنمو الشامل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وينبغي لرابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك التعاون لتشكيل لجنة خاصة مكرسة لضمان تمثيل مخاوف ومصالح الدول الأصغر بشكل كافٍ. ويمكن تكليف هذه اللجنة بتطوير أطر التعاون التي تعزز المشاركة الشاملة والمنصفة في جميع المداولات الإقليمية، وتعزيز التنمية الإقليمية الأكثر توازناً وتكاملاً.

الاقتصاد الرقمي

هناك عدم تطابق بين الطلب والعرض على الخدمات الرقمية، وخاصة في البلدان الأصغر حجمًا. تتألف مجموعات آسيان وبيمستيك من بلدان أحرزت تقدمًا في أنواع مختلفة من البنية الأساسية الرقمية، مثل البنية الأساسية العامة الرقمية والخدمات المصرفية الرقمية. يمكن أن يكون التعاون الأكبر بين آسيان وبيمستيك محوريًا لربط المناطق الجغرافية التي تتطلب حلولاً رقمية معينة بمقدمي الخدمات الحاليين في بلدان أخرى. يجب أن يركز هذا التعاون على جمع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لمطابقة العرض والطلب عبر مجموعة واسعة من البلدان.

التنظيم الرقمي هو مجال آخر حيث توجد إمكانات كبيرة للتعاون. تتفاوض رابطة دول جنوب شرق آسيا حاليًا على اتفاقية الإطار الاقتصادي الرقمي (DEFA) لإنشاء أول اتفاقية ملزمة قانونًا من نوعها لدمج الاقتصادات الرقمية داخل منطقة محددة. ويشمل ذلك اللوائح الخاصة بنقل البيانات والأمن السيبراني والتجارة الإلكترونية والهويات الرقمية. وبمجرد اكتماله، سيعمل كإطار عام يمكن أن يسهل إبرام اتفاقيات ملزمة وربط بين مناطق مختلفة. يمكن أن تستفيد بيمستيك من تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا مع DEFA . هناك حاجة إلى زيادة الحوار بين المجموعتين لضمان تحسين قابلية التشغيل البيني في التقنيات الرقمية وتبادل أفضل الممارسات التنظيمية لصالح كليهما. يمكن لدول بيمستيك أيضًا أن تتعلم من تجربة دول رابطة دول جنوب شرق آسيا في إنشاء أنظمة قوية لحماية البيانات دون خنق الإبداع وريادة الأعمال.

توفر البنية التحتية الرقمية يشكل تحديًا مستمرًا في العديد من الدول. تحتاج المجموعتان إلى التعاون لتبادل أفضل الممارسات السياسية والتنظيمية لبناء البنية التحتية الرقمية. وعلاوة على ذلك، يمكنهما تمويل مشاريع البنية التحتية الرقمية بشكل تعاوني في البلدان ذات الأولوية من خلال الجمع بين وكالات التعاون الإنمائي عبر الكتلتين لتحديد المشاريع الواعدة والعمل مع البلدان لتحديد آليات التمويل التعاوني أو المختلط التي تناسب كل من الممولين ومطوري المشاريع. يمكن أن يوفر نجاح الهند في DPI نموذجًا لدول بيمستيك الأخرى.

الاقتصاد الأزرق:

أقرت كل من رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستيك بأن الاقتصاد الأزرق يشكل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في المستقبل. ومع ذلك، ونظرًا لطبيعته الواسعة والمترابطة، فإن تعظيم الفوائد من الاقتصاد الأزرق سيتطلب أيضًا التعاون بين المجموعتين. على سبيل المثال، تشمل منطقة خليج البنغال دولًا مثل إندونيسيا وماليزيا، والتي ليست جزءًا من مبادرة بيمستيك ولكنها مدرجة في رابطة دول جنوب شرق آسيا.

وتحتاج المجموعتان إلى النظر في إعداد إعلان مشترك بشأن الاقتصاد الأزرق من شأنه أن يوفق بين أولويات المجموعتين في القطاعات الحيوية مثل مصايد الأسماك، والسياحة البحرية، ونظم الشحن الساحلية، والأمن البحري. في حين أن هناك إجماعًا واسع النطاق حول الحاجة إلى استغلال الاقتصاد الأزرق بشكل مستدام لتحقيق النمو الاقتصادي، فإن الروابط بين الاقتصاد الأزرق وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) لا تزال غير مستكشفة إلى حد كبير.

نفذت العديد من البلدان داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون المالي والاقتصادي بين دول جنوب شرق آسيا بالفعل مبادرات وطنية قوية تتعلق بالاقتصاد الأزرق. على سبيل المثال، يركز برنامج المحيطات المستدامة في إندونيسيا بشكل كبير على دعم سبل العيش المستدامة وسبل العيش الساحلية. إن إنشاء مستودع للدراسات والسياسات وأفضل الممارسات ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق من بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون الاقتصادي لدول الخليج العربية يمكن أن يوفر

مصدرًا مهمًا للمعلومات للبلدان الأخرى التي تتطلع إلى صياغة سياسات الاقتصاد الأزرق الوطنية أو الإقليمية.

الاستدامة والعمل المناخي

إن التحول إلى الطاقة النظيفة يشكل أولوية رئيسية بين جميع بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة بيمستك. ومن الممكن أن يعزز التعاون الإقليمي طموحات إزالة الكربون المحلية. وقد أنشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا بالفعل استراتيجية إقليمية لإزالة الكربون من خلال استراتيجية رابطة دول جنوب شرق آسيا للحياد الكربوني.

ويمكن لمبادرة بيمستك أيضًا أن تفكر في تنفيذ خطة إقليمية للحياد الكربوني، مع الاستفادة من الدروس المستفادة من تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا، مع التركيز على تحديد أهداف إقليمية واضحة لتبني الطاقة المتجددة. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين المجموعتين بشأن إزالة الكربون من الممكن أن يؤدي أيضًا إلى إنشاء خطة متكاملة للحياد الكربوني من شأنها أن تغطي جزءًا كبيرًا من منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وعلى وجه الخصوص، تتمتع المناطق التالية بإمكانات عالية للتعاون:

- تقاسم الطاقة عبر الحدود: نظراً للطبيعة المتقطعة للطاقة المتجددة والاختلافات في ثروات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بين البلدان، فإن تقاسم الطاقة المتجددة عبر الحدود يمكن أن يصبح عامل تمكين لتحقيق أهداف الطاقة المتجددة الإقليمية. تحتاج رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا والبيمستيك إلى العمل معًا لإنشاء إطار لتقاسم الطاقة المتجددة عبر البلدان داخل التجمعات وكذلك عبر التجمعات.
- سلاسل التوريد الخضراء: إحدى العقبات الرئيسية أمام التحول الأخضر هي توافر المعادن الأساسية اللازمة لإنتاج التقنيات الخضراء. ونظرًا لأن التصنيع الأخضر يمثل أولوية لكل من رابطة دول جنوب شرق آسيا ومبادرة التعاون الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا والبيمستيك، فهناك مصلحة مشتركة في تطوير سلاسل التوريد الشاملة. وهذا مهم بشكل خاص لأن بعض البلدان في هذه

المناطق تمتلك احتياطيات من المعادن الأساسية، في حين تهدف بلدان أخرى إلى تطوير قدرات معالجة المعادن التي يمكن أن تستفيد من مسار الطلب الإقليمي الواضح. وبالتالي، تحتاج المجموعتان إلى التعاون لإنشاء خارطة طريق لسلسلة توريد خضراء تتوافق مع طموحات التصنيع للبلدان داخل الكتلتين.

تمويل المناخ: تكافح العديد من البلدان في منطقة المحيطين الهندي والهادئ مع ارتفاع تكلفة رأس المال، مما يعيق التدفقات المالية إلى المشاريع الخضراء. وعلى وجه الخصوص، تكافح الاقتصادات الأصغر ذات التصنيفات الائتمانية الأضعف لجمع جميع أنواع التمويل. وغالبًا ما يكون هذا نتيجة لبنية مالية عالمية عفا عليها الزمن والتي تستمر في تحيز التدفقات المالية بعيدًا عن الاقتصادات الناشئة والنامية، على الرغم من أن هذه البلدان تتمتع بأعلى إمكانات لتوسيع نطاق الطاقة النظيفة. ويتعين على المجموعتين أن تعملا معا لضمان إعادة هيكلة التمويل الدولي على الصعيد العالمي، وهو من شأنه أن يساعد في حل بعض القضايا الرئيسية التي تعوق تمويل المناخ في بلدان الجنوب العالمي.

إن عدم الكفاءة العالمية في حركة المنتجات الدائرية عبر الحدود تشكل تحديات كبيرة لنمو الاقتصاد الدائري. ولمعالجة هذا، عمل قادة رابطة دول جنوب شرق آسيا والهيئات التنظيمية على تضمين أحكام تتعلق بالدائرية في اتفاقيات التجارة. وقد أدى هذا الجهد إلى إعادة ترقية اتفاقية تجارة السلع لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ATIGA) داخل بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا مع التركيز على السماح بتجارة المنتجات المعاد تصنيعها، ويمكن أن يكون هذا الجهد في ربط سياسة التجارة بالاستدامة بمثابة نموذج لمبادرة بيمستيك، وهناك حاجة متزايدة إلى أن تقوم المجموعتان بإنشاء حوارات تهدف إلى إنشاء استراتيجية شاملة ومتكاملة لإدراج الدائرية في سياسة التجارة. وينبغي أن يشمل هذا أيضًا جهود بناء القدرات الكافية لإنشاء خارطة طريق للصناعات في بلدان مختلفة للتكيف وتعظيم الفوائد من الأحكام الجديدة المتعلقة بالدائرية.